

يتلوه قول المخالفين أو ما كان وجيهاً وجديراً منه بالذكر ، كما هو الأمر في « باب علة دخول الإعراب في الكلام » إذ ذكر قول النحويين ، ثم قال : « هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً » واستمر يشرح رأي قطرب ويناقشه ويرد عليه . وكذلك فعل في « باب علة دخول الإعراب في آخر الاسم دون أوله ووسطه » إذ أفرد رأي كل من ابن الخياط والمبرد بالحديث لأنها خالفاً في ذلك ، وكنا على غير ما أجمع عليه النحاة .

ونرى الزجاجي أحياناً يصنف النحويين وفق آرائهم كما فعل حين تحدث عن الألف والواو والياء في التثنية والجمع فقال « اعلم أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال ؛ قال الكوفيون كلهم : هي الإعراب نفسه . وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة : هذه الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب . وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : هذه الحروف هي حروف الإعراب » .

ثم شرح كل قول من هذه الأقوال وناقشه . ولا شك أن تقسيم العلماء وفق آرائهم ، وذكر هذه الآراء وشرحها ، يساعد على معرفة الآثار المتبادلة فيما بين العلماء ، كما يساعد على معرفة الرأي القوي الذي كان له النفوذ والشيوع ، وكانت له الغلبة والحياة .

ويراعي الزجاجي هذا التسلسل الزمني حتى في ترتيبه للشواهد حين يحتاج إليها ، ولا يكتفي به في عرض آراء النحاة ، فقد أراد في بعض أبواب الكتاب أن يبين قيمة العربية فبدأ بالاستشهاد القرآني ثم بالحديث ثم بأقوال نسبت إلى ابن عباس وأبي بكر وعمر وعلي .

والخلاصة إن أبا القاسم الزجاجي كان يتتبع المسألة النحوية التي يبحثها محاولاً أن يكشف عن مصدرها ، فيثبت نسبتها إليه ، ثم يسير معها عبر الزمن ليظهرها في ثوب جديد من التعبير على ألسن أخرى تناولتها . بل لقد تعرض لتأريخ الحركة النحوية بصورة عامة ؛ فذكر ما شاع من خبر أبي الأسود الدؤلي الذي قيل إنه أول من بدأ العمل النحوي في عهد زياد ، وأنه أخذ ذلك عن علي بن أبي طالب .